E

الأمم المتحدة

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.2/2019/9/Report
21 November 2019
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقريـر

لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها الثانية عشرة
بيروت، 8-9 تشرين الأول/أكتوبر 2019

موجز

عقدت لجنة التنمية الاجتماعية دورتها الثانية عشرة في بيروت، يومي 8 و9 تشرين الأول/أكتوبر 2019. واستعرض المشاركون عدداً من التقارير حول مواضيع ذات أولوية في المنطقة العربية، هي إصلاح برامج الحماية الاجتماعية، والآثار المترتبة عن إدماج المسنّين على مستوى السياسات، واعتماد نَهج الترابط في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية.

وتضمّن جدول الأعمال بنوداً تتعلق بمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ توصيات اللجنة في دورتها الحادية عشرة؛ وبأنشطة التعاون الفني وأنشطة اجتماع فريق الخبراء العامل ما بين الدورات المعني بالإعاقة منذ الدورة السابقة للجنة؛ وبحلقة نقاش حول إصلاح نُظُم الحماية الاجتماعية في البلدان العربية؛ وباستعراض برنامج عمل الإسكوا المقترح لعام 2020. كما خصصت في هذه الدورة جلسة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الموجَّهة إلى الدول الأعضاء في الدورة الحادية عشرة.

ويتضمن هذا التقرير عرضاً موجزاً لأهم النقاط التي أُثيرت في النقاشات، وللإجراءات والتوصيات التي اتخذتها لجنة التنمية الاجتماعية. وقد اعتمدت اللجنة هذا التقرير في جلستها الختامية المنعقدة في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	2-1	3
الفصل		
أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثانية عشرة...	3	3
ألف- التوصيات الموجَّهة إلى الدول الأعضاء		3
باء- التوصيات الموجَّهة إلى الأمانة التنفيذية.....		4
ثانياً- مواضيع البحث والنقاش	56-4	5
ألف- التقدم المحرز في مجال التنمية الاجتماعية منذ الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية الاجتماعية	24-4	5
باء- التنمية الاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة	50-25	10
جيم- الخطة البرنامجية المقترَحة لعام 2020 في مجال التنمية الاجتماعية	54-51	15
دال- موعد ومكان انعقاد الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية الاجتماعية	55	16
هاء- ما يستجد من أعمال.....	56	16
ثالثاً- اعتماد توصيات لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثانية عشرة	57	16
رابعاً- تنظيم الدورة	64-58	17
ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها	58	17
باء- الافتتاح	60-59	17
جيم- الحضور	61	17
دال- انتخاب أعضاء المكتب	62	17
هاء- جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.....	63	18
واو- الوثائق	64	18

المرفقات

المرفق الأول- قائمة المشاركين	19
المرفق الثاني- قائمة بالوثائق	21

مقدمـة

1- عَقدت لجنة التنمية الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الثانية عشرة في بيت الأمم المتحدة في بيروت يومي 8 و9 تشرين الأول/أكتوبر 2019، وذلك عملاً بقرار الإسكوا 198 (د-17) المؤرخ 31 أيار/مايو 1994، الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بموجب قراره 1994/27 المؤرخ 26 تموز/يوليو 1994. وتهدف اللجنة إلى تعزيز التعاون الإقليمي في قضايا التنمية الاجتماعية وإلى رفع مستوى مشاركة الدول الأعضاء في تخطيط برنامج عمل الإسكوا في هذا المجال.

2- ويَعرض هذا التقرير بإيجاز أهم القضايا التي تناولها المجتمعون، والمناقشات التي أجروها، والمقترحات والتوصيات التي خلصوا إليها. واعتمدت اللجنة التوصيات الواردة في هذا التقرير بالإجماع في جلستها الختامية المنعقدة في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثانية عشرة

3- أصدرت لجنة التنمية الاجتماعية في ختام دورتها الثانية عشرة مجموعة من التوصيات، بعضها موجّه إلى الدول الأعضاء والبعض الآخر إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا:

ألف- التوصيات الموجَّهة إلى الدول الأعضاء

(أ) أخذ العلم بأنشطة فريق الخبراء العامل ما بين الدورات المعني بالإعاقة، وتجديد ولايته والاستمرار بالمشاركة في أنشطته؛

(ب) التأكيد على أهمية تطوير نظم حماية اجتماعية متكاملة ومستدامة وربطها بالسياسات المالية وسياسات الاقتصاد الكلي، والعمل على ربط سياسات الحماية الاجتماعية بسياسات سوق العمل، وموافاة الأمانة التنفيذية بأهم التطورات والبيانات المتعلقة بإصلاحات نظم الحماية الاجتماعية؛

(ج) النظر في فاعلية وكفاءة المساعدات الاجتماعية لضمان وصولها إلى أكثر الفئات احتياجاً؛

(د) إنشاء فريق خبراء ينبثق عن لجنة التنمية الاجتماعية ويُعنى بمتابعة قضايا إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في الفترة ما بين دورات اللجنة، على أن يُقدَّم تقييمٌ لأنشطته إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثالثة عشرة؛ ومن مهام الفريق تعزيز التنسيق والتعاون الإقليمي وتبادل الخبرات في قضايا الحماية الاجتماعية، ومنها توسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية وتحسين جودتها؛

(هـ) تكثيف الجهود لوضع سياسات تضمن الإدماج الكامل لكبار السن، على ضوء الاتجاهات الديمغرافية والأولويات الوطنية، وتتماشى مع الأطر الإقليمية والدولية ومبدأ "عدم إهمال أحد"؛

(و) اعتماد الشمول نهجاً لرسم السياسات وتصميم النظم والبرامج والتدخلات، بما يضمن التكامل في ما بينها.

(ز) وضع سياسات وخطط قريبة وبعيدة المدى ترمي إلى بناء نظام اقتصادي واجتماعي جامع يتيح المشاركة الحقيقية والفعالة في سوق العمل وعمليات الإنتاج للجميع، وفقاً لأسس ضمان التوزيع العادل للموارد؛

(ح) دعوة المؤسسات المانحة إلى توجيه قدر أكبر من مواردها إلى التنمية الاجتماعية في الأنشطة التي تقوم بتمويلها.

باء- التوصيات الموجَّهة إلى الأمانة التنفيذية

(أ) دعم جهود الدول الأعضاء وبناء قدراتها في تعميم نهج الترابط بين السياسات الاجتماعية في الخطط والبرامج الوطنية الرامية إلى تحقيق التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة؛

(ب) مواصلة تقديم الدعم الفني تلبيةً لطلبات الدول الأعضاء، مع التركيز على رفع فعالية عمل الأمانة التنفيذية وكفاءته، وتيسير الإجراءات الإدارية، وتعظيم الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة؛

(ج) تعزيز الترابط بين أنشطة الإسكوا على المستوي الإقليمي سواء في آلياتها الحكومية أو في المنتديات الأخرى، وتلك التي تضطلع بها على المستوي الثنائي مع الدول الأعضاء من خلال أنشطة التعاون الفني؛

(د) إيلاء اهتمام خاص للدول المتأثرة بالنزاعات في أنشطة الإسكوا الخاصة بالتنمية الاجتماعية؛

(هـ) الاستمرار في تقييم الإصلاحات للعناصر المختلفة لنظم الحماية الاجتماعية، مع أهمية إبقاء المقاربة الشاملة لهذه النظم؛

(و) مواصلة بناء المعرفة ودعم الدول الأعضاء في التعامل مع الديناميات السكانية بهدف تطوير سياسات شاملة مبنية على الأدلة، تضمن لجميع الفئات العمرية ظروف معيشية لائقة؛

(ز) دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى إدماج سياسات تقليص اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية والفقر المتعدد الأبعاد في الخطط والبرامج الوطنية للتنمية بما يتلاءم مع أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على الحوار كإحدى الوسائل لتصميم وتنفيذ سياسات هادفة إلى معالجة اللامساواة؛

(ح) مواصلة عقد اجتماعات فريق الخبراء العامل ما بين الدورات المعني بالإعاقة وتقديم تقييمٍ لأنشطته إلى الدورة الثالثة عشرة للجنة، والسعي إلى إيجاد سُبُلٍ لتمويل أنشطته؛

(ط) عقد اجتماعات فريق الخبراء المعني بالحماية الاجتماعية المنبثق عن لجنة التنمية الاجتماعية والعامل في الفترة ما بين دورات اللجنة، وتقديم تقييم لأنشطته إلى اللجنة في دورتها الثالثة عشرة، ودعوة خبراء غير حكوميين إلى اجتماعات الفريق، والسعي إلى إيجاد سبل تمويل لأنشطته.

ثانياً- مواضيع البحث والنقاش

ألف- التقدم المحرز في مجال التنمية الاجتماعية منذ الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية الاجتماعية

1- تنفيذ أنشطة برنامج عمل الإسكوا والتوصيات الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الحادية عشرة
(البند 4 من جدول الأعمال)

4- نظرت لجنة التنمية الاجتماعية في هذا البند استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.2/2019/3 عن الأنشطة التي نفذتها الإسكوا عملاً بتوصيات الدورة الحادية عشرة للّجنة. وقدم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً استهله بالإشارة إلى أهداف برنامج عمل الإسكوا، وسُبُل تنفيذها. وعدَّد المجالات المواضيعية ذات الأولوية، وتشمل الإدماج الاجتماعي، لا سيما لفائدة الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع، والحماية الاجتماعية، والسكان والتنمية، والهجرة الدولية، والعدالة الاجتماعية والمشارَكة. وتطرق إلى ما اضطلعت به اللجنة من أنشطة شملت نشر المطبوعات، وعقد حلقات العمل واجتماعات فرق الخبراء. وركز على الجهود المبذولة من الإسكوا لنقل منظور المنطقة العربية إزاء القضايا الحضرية إلى المحافل الدولية، ومنها المشارَكة في إصدار تقرير المنطقة العربية لمؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، وورقة فنية بشأن سياسات إسكان ذوي الدخل المنخفض في المنطقة العربية.

5- وأشار ممثل دولة فلسطين إلى أن وضع السياسات في بلده لم يربط في السابق بين العدالة الاجتماعية ومختلف مكوناتها، التي لا تنحصر في الحماية الاجتماعية. غير أنّ إمكانية زيادة معدلات الفقر بفعل السياسات الاقتصادية حتّمت هذا الربط وحفّزت على استخدام منهجية ترتكز عليه لتحقيق العدالة الاجتماعية. وقد بُذلت جهود لمراجعة قانون حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتحديثه. وطُلب من الدول الأعضاء المشارِكة تبادل تجاربها في تنفيذ خطة عام 2030، لأهمية ذلك في توفير الوقت والجهد والمال. وتناولت ممثّلة الجمهوريّة العربيّة السوريّة ما أدى إليه النزاع في بلدها من تغيير في أولويات التنمية الاجتماعية، مؤكدة أنّ الإسكان أصبح أولوية بالنسبة إلى العديد من المواطنين نتيجة الحرب والدمار والتهجير.

6- وتطرقت ممثلة تونس إلى توجه بلدها نحو مأسسة برنامج المساعدات الاجتماعية، وإلى مشروع القانون الأساسي لوضع برنامج الأمان الاجتماعي للنهوض بالفئات الفقيرة، والذي لا يزال قيد النظر لدى مجلس النواب. وأشارت إلى أن مركز البحوث الاجتماعية تمكّن من إرساء أسس تطوير منظومة الضمان الاجتماعي في تعدادٍ شمل 90 في المائة من المنخرطين في الضمان الاجتماعي. ولفتت إلى الجهود المبذولة لإصدار بطاقات صحية للفئات الضعيفة، لمساعدة المحتاجين على تحمّل كلفة العلاج والأدوية. وتناول ممثل الكويت جهود بلده في تأمين المساعدات الاجتماعية في إطار عمل وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث رُفعت الميزانية المخصصة للمساعدات لتشمل المزيد من الفئات الضعيفة في المجتمع، مؤكداً أن القانون يُحدَّث دورياً ليشمل عدداً أكبر من الفئات.

7- وأشارت ممثلة لبنان إلى النسخة الأولية من مشروع التنمية الاجتماعية الذي أعدّته وزارة الشؤون الاجتماعية بالشراكة مع منظّمات دوليّة عدة، مشدّدة على ضرورة وضع رؤية للحماية الاجتماعية تتّسم بالوضوح وتتناول الاحتياجات الخاصة بلبنان. وطلب ممثّل اليمن إدراج توصية بشأن مساعدة الفئات الفقيرة التي تضررت جراء النزاع في اليمن. وتطرّقت ممثلة موريتانيا إلى جهود وزارة الشؤون الاجتماعية في بلدها لتوفير المساعدة الاجتماعية لمختلف الفئات الضعيفة، كالأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين، وحماية حقوقها. ومن هذه الجهود تنفيذ

برنامج "بطاقة الشخص المعاق" التي تتيح له الاستفادة من مختلف الخدمات الصحية والتعليمية، وكذلك الاستفادة من حصةٍ للأشخاص ذوي الإعاقة في الوظائف.

8- وتساءلت ممثلة المنظمة الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة عما إذا كان موضوع إتاحة الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة مشمولاً بأنشطة الدعم المتصلة بالإسكان؛ وعن الآليات التشاورية المتعلقة بهذه الأنشطة؛ وعما إذا كانت أدوات التدريب التي وضعتها الإسكوا تشمل معايير دامجة، مشددةً على وجوب تعزيز التنسيق من أجل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان مشاركتهم.

9- وأوضح ممثل الأمانة التنفيذية أن الإسكوا أعدت أدلّةً حول إدراج العدالة الاجتماعية في الخطط الوطنية، وأنها في صدد إعداد ورشة عمل في هذا الشأن. وأكد أنّ إدماج الحماية الاجتماعية يتطلب مشاركة كافة القطاعات والعمل على صعيدٍ كلّي، وأن الأدلّة التي تصدرها الإسكوا تتناول مختلف القضايا من منظور إقليمي، بينما تقع مسؤولية اختيار الأولويات على عاتق الحكومات. وأفاد بأن إعادة البناء موضوع توليه الإسكوا أهمية كبيرة، حيث تتعاون مع موئل الأمم المتحدة في جميع المواضيع المتعلقة بالتنمية الحضرية، مضيفاً أن مسألة الإسكان، وكذلك مسألة تحديد ملامح المدن، من ركائز جهود الدعم التي تقدمها اللجنة للدول الأعضاء. وأعرب عن أملها في إنشاء شبكة من وزارات الإسكان في الدول الأعضاء تتولى وضع استراتيجيات للإسكان الاجتماعي ليس فقط لصالح الفقراء، بل لصالح الطبقات الوسطى أيضاً. تناول ممثل الأمانة مداخلة ممثلة المنظمة الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة، مشيراً إلى اضطلاع الإسكوا، ولا سيما شعبة سياسات التنمية المستدامة، بالعمل على المسائل الحضرية، بما في ذلك إتاحة الوصول. وشدد على أن التعاون مع المنظمات غير الحكومية المعنية بشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة يشكّل جزءاً مهماً من عمل الإسكوا المتعلق بالتنمية الاجتماعية. وخلص إلى أن الإسكوا تتناول هذه القضايا من منظور شامل حقوقي.

2- أنشطة التعاون الفنّي
(البند 5 من جدول الاعمال)

10- نظرت لجنة التنمية الاجتماعية في هذا البند استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.2/2019/4 بشأن أنشطة التعاون الفني التي نفذتها الأمانة التنفيذية منذ الدورة الحادية عشرة للجنة. وقدم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً أكد فيه على أن الهدف النهائي لهذه الأنشطة هو تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع سياسات اجتماعية في المجالات الاجتماعية ذات الأولوية. واستعرض أشكال التعاون الفني وتمويلها، وتتضمن مجموعة متنوعة من الخدمات الاستشارية المقدّمة لعشر دول أعضاء في مجالات منها الإعاقة والسكان والتنمية والشيخوخة والمساواة. وأضاف أن الأنشطة تضمنت العديد من حلقات العمل الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية في مجالات العدالة الاجتماعية، والحماية الاجتماعية، والسياسات الموجهة نحو المساواة، ومشاركة الشباب وتمكينهم، وإدماج قضايا الإعاقة. ودعا الدول الأعضاء إلى إبداء الملاحظات بشأن خدمات التعاون الفني، وخصوصاً إذا ما كانت تلبي احتياجاتهم الوطنية.

11- أشاد ممثلو الدول الأعضاء بأنشطة التعاون الفني. واستفسرت ممثلة الجمهورية العربية السورية عن آليات التعاون الفني بين الإسكوا والدول الأعضاء وكيفية تحديد ولاياتها وصلاحياتها، تلافياً للإرباك الناتج من انخراط أكثر من منظمة دولية واحدة في العمل الإنمائي في بلدها. واستوضحت عن مفهوم التماسك الاجتماعي الذي قد تؤدي مقاربته من منظور غير مناسب إلى إثارة الحساسيات في بلدها. وأفاد ممثل دولة فلسطين بأن الاستفادة من الدعم الفني هي مسؤولية الدول، وبأنّ الدول هي التي ينبغي عليها تحديد ما يناسب احتياجاتها، لا سيما وأن الإسكوا تقدم خدمات للمنطقة بأكملها وليس لدولة بعينها. واقترح أن تتفق الدول الأعضاء على

المواضيع المشتركة ذات الأولوية بالنسبة إليها، وأن تحدد التحديات المتشابهة التي تواجهها، كي تؤدي أنشطة الدعم الفني إلى نتائج أفضل، مشيداً بالدعم الفني الذي قدمته في وضع معايير للفقر المتعدد الأبعاد.

12- وشدد ممثل الأمانة التنفيذية على أن عمل الإسكوا ينطوي على بُعد إقليمي يرتكز على معايير وتوجيهات متعلقة بالدول الأعضاء، وعلى بُعد وطني يلبي الاحتياجات الخاصة لفرادى الدول عند الضرورة. وأفاد، رداً على مداخلة ممثلة الجمهورية العربية السورية، بأن اللجنة تتناول موضوع التماسك الاجتماعي بناءً على طلب من بلدها، مؤكداً أن قيام الدول بإصدار مراجع الإسناد التي توضح احتياجاتها يساهم في توجيه خدمات التعاون الفني التي تقدمها الإسكوا على نحو أفضل. وأشار إلى أن نموذج التعاون الفني ناجح، لأنه يتسم بالمشاركة والشفافية والمساءلة، كما يبيّنه النموذج السوري نفسه. وأضاف أن الإسكوا تتفادى الازدواجية في العمل، من خلال إسقاط الطلبات المتشابهة، مشيراً إلى وجود منظومة إلكترونية لتلقي الطلبات تشتمل أهدافها على تفادي الازدواجية.

3- أنشطة فريق الخبراء العامل ما بين الدورات المعني بالإعاقة
(البند 6 من جدول الأعمال)

13- نظرت لجنة التنمية الاجتماعية في هذا البند استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.2/2019/5 حول أنشطة فريق الخبراء العامل ما بين الدورات المعني بالإعاقة. وأفادت ممثلة الأمانة التنفيذية بأن 17 دولة من الدول الأعضاء عيّنت جهات تنسيق مع فريق الخبراء، وأنّ ليبيا عيّنت ممثلاً لها في هذا الفريق، مما يعني أن كافة الدول الأعضاء باتت تشارك في الفريق. وأشارت إلى أنّ الفريق عقد ستة اجتماعات حضرتها عشر دول أعضاء في المتوسط، إضافة إلى ثلاثة اجتماعات سنوية. وتطرقت إلى مشاركة الإسكوا في الاجتماع الأوروبي-العربي الرفيع المستوى لدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي عُقد في مالطا يومي 24 و25 نيسان/أبريل 2019، وإلى تنظيم ورشة عمل حول وضع إطار مؤشرات عربية للإعاقة وتحسين جمع البيانات عن الأشخاص ذوي الإعاقة (القاهرة، 19-21 أيلول/سبتمبر 2018) بالتعاون بين شعبتي التنمية الاجتماعية والإحصاء. وطلبت من الدول الأعضاء تمديد ولاية فريق الخبراء لمواصلة عمله.

14- وقدّمت ممثلة الأمانة التنفيذية، من شعبة الإحصاء، عرضاً تناول مخرجات ورشة العمل المذكورة سابقاً. وأشارت إلى أن ورشة العمل أتاحت فرصة لسد الفجوة بين صانعي السياسات والإحصائيين نظراً للاختلاف القائم بينهما من حيث تعريف الإعاقة ومصادر البيانات بشأنها، ما يؤدي إلى اختلاف النتائج المتصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وتحديد المؤشرات المتصلة بهم لا سيما مقارنة بالأشخاص من غير ذوي الإعاقة. وأكدت على عدم كفاية النَهج الطبي في تعريف الإعاقة. واستعرضت بعض أهم النقاط التي تناولتها الورشة، ومنها تقييم توفر البيانات، وتجميعها، وتحليل المؤشرات وصولاً إلى وضع مجموعة كبيرة منها. وخلصت إلى أن الإطار الذي خرجت به ورشة العمل هو نقطة انطلاق، وأن استخدام المزيد من مصادر البيانات لاستكمال هذا الجهد أمرٌ ضروري.

15- وأشاد ممثلو الدول الأعضاء بجهود الفريق وأيّدوا تجديد ولايته، وطلبوا أن تتضمن التوصيات تشكيل لجنة نظيرة في الدوائر الإحصائية في الدول الأعضاء تتخصص بالإعاقة. وأشار ممثل دولة فلسطين إلى ما أسماه "فوضى في البيانات" المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، والناجمة عن إشكالية تعدد المرجعيات وتضارب المؤشرات وتسفر عن نتائج مضللة لا تتيح المشاركة الحقيقية. وأكد على ضرورة التعاون مع فريق الخبراء لتكامل الجهود وعدم الاكتفاء بالعمل مع نقاط الاتصال الوطنية، في إطار بناء شراكات وطنية وقُطرية بشأن قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة.

16- وأفادت ممثلة الجمهورية العربية السورية بأنّ بلدها أجرى مسحاً ديمغرافياً تضمّن تقييماً للإعاقة على أساس أسئلة مجموعة واشنطن، في ظل نقصٍ في القدرات اللازمة لتحليل كافة البيانات، وطلبت التعاون مع الإسكوا في هذا الصدد. فالبيانات ليست كافية للتوصل إلى توصيفٍ دقيق لوضع الإعاقة، ما يتطلب مسحاً أعمق وأكثر تخصصاً. وأكد ممثل الكويت أن بلده يستخدم النَهج الطبي في تعريف حالات الإعاقة، مستوضحاً عن الجهود الإضافية التي يتوجب عليه بذلها في هذا الصدد. ونوّهت ممثلة لبنان بالتقاطع الذي يبرز في عرض الأمانة التنفيذية بين اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة، مستفسرة عما إذا كانت البيانات قد نُشرت في تقرير معيّن لإرساله، إن وُجد، بصورة رسمية إلى إدارة الإحصاء المركزي في لبنان والدول الأعضاء.

17- وسألت ممثلة المنظمة الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة عن منهجية تعريف الإعاقة، ورأت أن غياب المنهجية الملائمة لتعريف الإعاقة سيحول دون وضع آليات فعالة للتعامل معها. وتناولت النقص في البيانات عن الأشخاص ذوي الإعاقة في إحصاءات التعليم والبطالة. وشددت على عدم الاكتفاء بجعل الأشخاص ذوي الإعاقة قضية تتعامل معها وزارات الشؤون الاجتماعية، بل ضرورة تغيير المنظور الفكري القائم والانطلاق من منهجية حقوقية ترتكز على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

18- وأجابت ممثلة الأمانة التنفيذية أن الإسكوا تتعامل في المقام الأول مع نقاط الاتصال وأنها، من خلالهم، تعمل مع مختلف الجهات المعنية، تماماً كما في ورشة العمل التدريبية التي نظمتها بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل. وعمل شعبة الإحصاء مع الإحصائيين وواضعي السياسات هو ما أظهر التباين في بيانات الأشخاص ذوي الإعاقة وتعاريفها. وبالنسبة إلى استفسار ممثل الكويت، شددت على وجوب عدم الاكتفاء بالتشخيص الطبي لتعريف الإعاقة، وعلى ضرورة تحديد القدرات الوظيفية لكل شخص من ذوي الإعاقة لإتاحة مزيد من الشمول. وخلصت إلى أن عمليات التقييم يجب أن تحدد المجالات التي يمكن فيها تعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة فيها، وأن تركز على قدراتهم.

19- وأشارت ممثلة الأمانة التنفيذية، من شعبة الإحصاء، إلى أن الإطار الذي أنشأته الإسكوا لا ينحصر بالإحصائيين، وهم الذين يحوزون البيانات الدقيقة، بل يشمل الهيئات المعنية بوضع السياسات والمنظمات غير الحكومية التي تتباين سجلاتها وتعاريفها. وأفادت بأن المجموعة الأولى من النتائج المستخلصة من جمع البيانات التي ولّدها الإطار استخدمت جداول تحليلية غير تقليدية لتوجيه الدول نحو توحيد نَهج الإحصاءات المتصلة بالإعاقة. وشددت على ضرورة اعتماد الدول لهذا الإطار، وتقييم قدرة الإحصائيين على جمع البيانات اللازمة، وذلك في اجتماعٍ يُعقَد خصيصاً لذلك. واقترحت إضافة قطع اليد والأصابع إلى فئات الإعاقة، لأنها غير موجودة في قائمة الأسئلة القصيرة لمجموعة واشنطن. وأكدت أن معظم البيانات اللازمة المتعلقة بالتعليم متوفرة، إلا أن إصدار المؤشرات والإحصاءات استناداً إليها يتطلب المزيد من الدقة. ولفتت إلى غياب البيانات المتصلة بالعنف وبالقدرة على الوصول.

4- الإجراءات المتخذة في الدول الأعضاء استجابة لتوصيات لجنة التنمية الاجتماعية (البند 7 من جدول الاعمال)

20- قدم ممثلو الدول الأعضاء، في إطار هذا البند، عروضاً عن الإجراءات التي اتخذتها دولهم تنفيذاً للتوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها الحادية عشرة. واستهلت ممثلة الجمهورية العربية السورية المداخلات بالتأكيد على اعتماد بلدها لتوصيات الدورة السابقة، وذلك من خلال تطوير وتنفيذ الخطة الوطنية للإعاقة، والرامية إلى مواءمة متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة مع التشريعات والقوانين الوطنية. وأكدت على الشراكة

مع القطاع الخاص للاضطلاع بالمسؤولية الاجتماعية المتعلقة بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى تفعيل شروط قانون العمل الوطني القاضية بأن يكون 2 في المائة من موظفي المؤسسات من الأشخاص ذوي الإعاقة، وبتغريم المؤسسات المخالفة مبلغاً يُدفع لصندوق الأشخاص ذوي الإعاقة. في المقابل، أفادت بأن المسح الذي أُجري بشأن قضايا المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة يتناول مدى الرضا عن الخدمات فحسب، وليس مسحاً إحصائياً. وبالنسبة إلى خطة عام 2030، أشارت إلى إصدار تقرير التنمية المستدامة وتحديث البيانات الوطنية، وإلى أن التقرير الذي أعدته الجمهورية العربية السورية في أعقاب الأزمة صدر بالاستناد إلى إطار أهداف التنمية المستدامة وركز على العدالة الاجتماعية. وطلبت من الإسكوا دعماً في وضع المنهجيات المناسبة لقياس العدالة الاجتماعية. وتحدثت عن استراتيجيات التنمية الاجتماعية في بلدها، على غرار استراتيجيات الإسكان التي تشمل مختلف الفئات الاجتماعية، واستراتيجية الطفولة المبكرة، واستراتيجية تمكين الشباب والمرأة، والاستراتيجية المعنية بقضايا المسنين.

21- واستعرضت ممثلة لبنان أنشطة وزارة الشؤون الاجتماعية الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية، وتوقفت عند وضع استراتيجية وطنية للمسنين تقوم على نَهج تشاركي، واستراتيجية حماية اجتماعية تستند إلى تجميع المعلومات من الوزارات والإدارات كافة بغية تفادي الازدواجية، واستراتيجية وطنية لحماية المرأة والطفل.

22- وأشار ممثل الكويت إلى تجاوز بلده لخط الفقر وجهود وزارة الشؤون الاجتماعية في مجال الحماية الاجتماعية الشاملة، كإصدار التراخيص لمنظمات المجتمع المدني ووضع القوانين كقانون العمل الخيري المعروض حالياً على البرلمان، وقوانين إدارية للمساعدات، ولا سيما قانون يضمن حقوق المسنين، ويتضمن إقامة مراكز لرعاية شؤون المسنين في كل محافظة، وإتاحة الخدمات المجانية من أجل الدعم الفني والاجتماعي في منازل المسنين، حيث يضمن القانون رعاية المسنين تحت مظلة قانونية ملزمة.

23- وأفاد ممثل المملكة العربية السعودية بتشكيل لجنة وزارية للحماية الاجتماعية تعمل على وضع إرشادات لإصلاح السياسات ذات الصلة. وتطرّق إلى عقد ورشة عمل للرعاية الاجتماعية لمعالجة التباين بين البرامج المتصلة بالأسر وتلك المتصلة بالأفراد، مضيفاً بأن السياسات تتجه نحو توفير الضمان الاجتماعي ودعم الإعانات. وفيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، أشار إلى جمع بيانات بشأنهم مصنفة حسب أسباب الإعاقة والمناطق، وإلى وجود هيئة مستقلة تتألف من ذوي الإعاقة وأهاليهم ليست الغاية منها تنفيذية، بل الهدف منها توعيتهم وإيصال أصواتهم. وأكد على أن بلده يسعى لتحقيق هدف استراتيجي هو تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل بحلول عام 2020، مستعرضاً برنامج "مواءمة" المخصص لذلك.

24- وتطرقت ممثلة موريتانيا إلى الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في بلدها، مستعرضة التدابير المنفَّذة في إطارها. ومن هذه التدابير إعفاء الأسر التي تعاني من الفقر والهشاشة من رسوم الخدمات؛ وعقد اجتماعات للجهات المعنية لوضع سياسات تحمي الأطفال من التشغيل والتسرب المدرسي والزواج المبكر؛ وإنشاء مندوبية للحماية الاجتماعية والتضامن الوطني، وهي بمستوى وزارة. وبشأن حماية الأشخاص المسنين، أشارت إلى تخصيص برامج للكفالة الاجتماعية لهذه الفئة العمرية تستند إلى مقاربة تراعي مختلف أبعاد التنمية البشرية. فوزارة الشؤون الاجتماعية تقدم عدة خدمات للمسنين، منها الرعاية الصحية المجانية، والضمان الاجتماعي للمسنين المتقاعدين، وبرامج المساعدات الاجتماعية للمسنين فاقدي السند العائلي، والتوعية والتأطير الرامِيَان إلى إعادة بناء التماسك الاجتماعي. وقد أكدت على التزام الدولة بتكفل تقديم الرعاية الصحية للفئة العمرية الرابعة (75 سنة فما فوق).

باء- التنمية الاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة

1- حلقة نقاش: إصلاح نُظُم الحماية الاجتماعية في البلدان العربية
(البند 8 من جدول الأعمال)

25- نظرت اللجنة، في إطار هذا البند، في الوثيقة E/ESCWA/C.2/2019/CRP.1. وافتتحت النقاش السيدة جيزيلا نوك، رئيسة قسم التنمية الاجتماعية الشاملة في شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا. ورأت أن الجهود المبذولة في مجال الحماية الاجتماعية تزايدت في المنطقة العربية نتيجة للاضطرابات التي شهدتها المنطقة في عام 2011، مما أدى إلى نتائج جيدة في البلدان التي وضعت هيكلية جديدة للسياسات، وإلى نتائج ظلّت دون المرجوّ في البلدان الأخرى. وشهدت المنطقة إصلاحات كبيرة في نُظُم الحماية الاجتماعية استندت إلى إعادة توزيع الأموال العامة، وهو ما ترتكز عليه فكرة العدالة الاجتماعية بجملتها وتفاصيلها. وأشارت إلى أن التحدي الأكبر الذي تواجهه الحكومات هو تحديد المعايير الأساسية لإعادة التوزيع هذه، وما إذا كان ينبغي أن ترتكز على الحاجة إليها، أم الحق فيها، أم القدرة على الاستفادة منها. وقالت إن الإشكالية في هذا الإطار تكمن في ما سمّته "قلة المرونة الإدارية" في البرامج الحكومية المعنية بتحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة. فكل برنامج لديه إدارته الخاصة، ولا توجد مرجعية شاملة توجه السياسات من منظور كلي شامل. كما أنّ دول المنطقة لا تفتقر إلى الإرادة السياسية المطلوبة، غير أنها تواجه مشاكل تقنية في تنفيذ ركائز الحماية الاجتماعية ينبغي فهمها لمعالجتها وتجاوزها.

26- واستعرضت السيدة نوك أولى هذه الركائز، وهي التأمين الاجتماعي الذي يقوم حصراً على مساهمات العاملين المنتِجين، ما يضطر الحكومات إلى تقديم المساهمات أيضاً، ما يشكل خللاً يجب معالجته في منظومات التأمين الاجتماعي في المنطقة. ورأت أن الحكومات تواجه مشكلتين كبيرتين؛ الأولى وجود قطاع اقتصادي غير نظامي كبير، والثانية ضعف قدرة المنظومات القائمة على الاستدامة، مشيرة إلى جهود تبذلها دول كالأردن وتونس وعُمان لتشجيع العاملين لحسابهم الخاص على المساهمة. واستعرضت السيدة نوك أولى هذه الركائز، وهي التأمين الاجتماعي، حيث يسدد العاملون المنتجون اليوم، من خلال مساهماتهم، ما يقدم للمتقاعدين من معاشات. إلا أن مساهماتهم ليست كافية، ما يضطر الحكومات إلى المساهمة أيضاً، وهذا الخلل يتطلب إصلاحاً كبيراً في منظومات التأمين الاجتماعي في المنطقة. ورأت أن الحكومات تواجه مشكلتين كبيرتين في هذا الإطار أيضاً؛ الأولى وجود قطاع اقتصادي غير نظامي كبير لا يساهم في المنظومات، والثانية مدى قدرة تلك المنظومات على الاستدامة، مشيرة إلى الجهود التي بذلتها دول كالأردن وتونس وعمان لتشجيع العاملين لحسابهم الخاص على المشاركة. وبالنسبة إلى الركيزة الثانية، وهي الرعاية الصحية، أفادت بأن الحكومات كثيراً ما تلجأ إلى ضم الضمان الصحي إلى التقاعد لتشجيع المشارَكة، إلا أن تدني جودة الخدمات الصحية العامة وشدة الطلب عليها لا يساعدان الفقراء ومتوسطي الحال على نيل حماية اجتماعية أفضل في مجال الصحة. وكثيراً ما يضطرهم ذلك إلى الإنفاق من أموالهم الخاصة لاستكمال متطلبات العلاج والدواء وبتكلفة مرتفعة قد لا تكون بمتناول الكثيرين منهم، كما هو الحال في الأردن ومصر. ثم انتقلت إلى الركيزة الثالثة، وهي المساعدات الاجتماعية، وتتضمن تحديات تتعلق بتحديد الفئات الفقيرة، وبنوع الدعم الذي تحتاج إليه كل فئة، ومستوى الدعم الذي ينبغي تقديمه لكل أسرة بناءً على التقييمين السابقين.

27- وتناولت السيدة نوك الركيزة الرابعة من ركائز الحماية الاجتماعية، وهي الحكومات، التي عليها تنسيق جهود الحماية والحيلولة دون الازدواجية فيها. أما الركيزة الخامسة، وهي السجلات الوطنية، فتكْمُن أعظم فوائدها في رسم الملامح الاجتماعية في كل أسرة معيشية، ولا سيما في القطاع غير النظامي، وربط تلك الملامح بالسجلات الضريبية، كما في مصر. ورأت أن المشكلة الأكبر لهذه السجلات هي كلفة إنشائها وتحديثها، وأن

الحصول على سجلات شاملة تحد كبير. وتناولت أوجه التضارب بين مختلف الركائز، ووجوب وضع معايير لكل ركيزة، وضرورة التصدي للتوجه السائد في العلاقة بين أصحاب العمل والموظفين، حيث يزيد أصحاب العمل معاشات الموظفين زيادة بسيطة، ولكن دون شمولهم في آليات الحماية الاجتماعية، ما يدفع كثيرين إلى الانتقال إلى القطاع الاقتصادي غير النظامي.

28- واستعرض السيد داود الديك، ممثل دولة فلسطين، تجربة بلده، وشدد على وجوب التفرقة بين منظومة الحماية الاجتماعية، وبرامج الحماية الاجتماعية. فاعتماد البرامج دون منظومة محددة شاملة يؤدي إلى تجزئة قطاعات الحماية الاجتماعية، بينما يؤدي وجود المنظومة المذكورة إلى الحوكمة والشفافية والمساءلة، داعياً الدول كافة إلى اعتماد منظومة تراعي خصوصياتها واحتياجاتها. وشدد على أن الخبراء ليسوا أوصياء على الناس ولا يمكنهم تعريف الفقر بصورة أفضل من الفقراء أنفسهم، ما يؤكد ضرورة التوجه إلى الناس على مستوى المجتمعات المحلية وما فوق لمعرفة احتياجاتهم الحقيقية وأوجه فقرهم، والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني، وتسويق العمل الذي تضطلع به المؤسسات الحكومية لدى الناس، لأن مساهماتهم ستزيد إذا اقتنعوا بهذا العمل.

29- وأشار السيد الديك إلى تشكيل مجلس مشترك بين الوزارات في بلده لتخطيط الخدمات الاجتماعية الهدف منه مراعاة أولويات المحافظات، وإلى وضع دليل لجودة الخدمات، مؤكداً على أن الحماية الاجتماعية ليست مجرد مساعدات نقدية ومخصصات. فرغم وجود برنامج للحماية الاجتماعية في دولة فلسطين يساهم البنك الدولي والاتحاد الأوروبي في تمويله، فعدم انتظام الدفعات لا يعين الأسر المحتاجة كثيراً. ومنهجية الحماية الاجتماعية حولت العمل الاجتماعي إلى عمل مسحي إحصائي بدلاً من عمل يتناول احتياجات الأسر المعيشية. ولفت إلى التعاون مع الإسكوا في وضع منهجية للفقر المتعدد الأبعاد لمكافحة الفقر بكافة أوجهه.

30- وتناول السيد إبراهيم بن يوسف المبارك، ممثل المملكة العربية السعودية، ما أظهره استهداف الأسر المعيشية بالحماية الاجتماعية من تشرذم في الجهود. ورأى أن الإشكالية في العديد من نُظُم الحماية الاجتماعية هي أنها تتوقع أن تَمْتَثِل سلوكيات الناس لمعايير محددة ربما لا تتيح لهم ظروفهم المعيشية اتباعها، لا سيما وأن منظور الفئات الفقيرة بالنسبة إلى المستقبل يختلف كثيراً عن منظور الفئات الميسورة والغنية، وهذا ما يسبب إخفاق هذه النُظُم.

31- واتفق السيد أديب نعمة، الباحث المختص، مع ممثل دولة فلسطين بشأن المقاربة القائمة على نظم الحماية لا البرامج، مشدداً على وجوب اعتماد منظور إنمائي حقوقي للتنمية الاجتماعية، يقوم على النُظُم، لا البرامج. ورأى أن الإصلاحات، وإن كانت الغاية منها تصحيح الاستهداف، فهي ليست سليمة، لأنها ترمي إلى التخفيف من النفقات لا إلى تحسين أوضاع الناس. وخلص إلى وجوب اعتماد سياسات تطابق الواقع، لأن سياسة التوفير في النفقات الاجتماعية فشلت. فالاستهداف، بحد ذاته، هو مبدأ قد يتسبب بالضرر للناس والحكومات، واعتماد التدرُّج في التوزيع قد يؤدي إلى نتائج أفضل. وقال إن الخلل القائم لا ينحصر في انقسام الناس بين قطاعين اقتصاديين أحدهما نظامي والآخر غير نظامي، بل في الفرق بين كلفة المعيشة المتزايدة مقابل محدودية في دخل الناس وتقلُّص قدرتهم الشرائية، مشدداً على أن تشجيع العمل غير المنظَّم يعني عدم الالتزام بقانون العمل وبالتالي الانتقاص من حقوق العاملين، ومؤكداً على وجوب تغيير في المقاربة.

32- وردّ السيد دايفد روباليو، الباحث المختص، بأن الحماية الاجتماعية مفهوم شامل لا ينحصر في الفقراء، بل يشمل الطبقة الوسطى أيضاً. ورأى أن المقاربة الحقوقية تقتضي جمع نُظُم الحماية المتنوعة في منظومة واحدة متكاملة لا تفرق بين المساعدة الاجتماعية والضمان الاجتماعي. وشدد على وجوب مراعاة العدالة الاجتماعية الشاملة، لا المواقف الأيديولوجية، في مقاربة نُظُم الحماية، من خلال البحث في تكاليف الاستهداف وفوائده،

وحساب تكاليف منظومة مستدامة للحماية الاجتماعية تنطلق من الإعانات ثم تشمل الجميع. وبالنسبة إلى القطاع غير النظامي، أكد أن ضم الناس إلى منظومة الحماية سهل، إلا أن دفعهم لتسديد المساهمات المتوجبة عليهم صعب، وأن علم الاقتصاد السلوكي لربما يساعد في ذلك. وخلص إلى ضرورة التفكير المبتكر وجعل المشارَكة في البرامج والمساهمة فيها إلزامياً على الجميع، كلٌّ قدرَ استطاعته.

33- وشددت السيدة ميساء الميداني، ممثلة الجمهورية العربية السورية، على أن الاستهداف المشروط ضروري لأن تجربة بلدها تشير إلى استفادة الأغنياء من الاستهداف الشامل بدرجة أكبر من الفقراء. وأعربت عن عدم رضاها عن اعتماد عبارة "المساعدة الاجتماعية"، لأنها تنتقص من كرامة المستفيدين منها، حيث إن المطلوب هو توفير شبكة الأمان الاجتماعي، وتلك مسؤولية تتحملها الدولة. وأجابت السيدة نوك أن الإسكوا تعتمد مقاربة نُظُم الحماية الاجتماعية، لا مفهوم شبكات الأمان الاجتماعي الذي يعتمده البنك الدولي. وأشارت السيدة الميداني إلى إن الحماية الاجتماعية التي يسعى إليها بلدها هي تلك التي تلائم قدراته، وأن واضعي السياسات لم يعتمدوا تعريف البنك الدولي لشبكات الأمان الاجتماعي. ولفتت إلى أن بلدها في صدد الانتقال من المنظومة الريعية الاشتراكية القديمة إلى منظومة مجتمعية تعتمد نَهج البلدان المتقدمة، ولكن بحسب موارد الدولة وقدراتها، مشددة على أن تخفيض الدعم عن الخدمات إنما يستهدف الشرائح وفقاً للاستهلاك.

34- وأكد السيد زياد عبد الصمد، المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، على ضرورة وضع نظم الحماية الاجتماعية في جميع البرامج الإنمائية في البلدان العربية، وأن نجاح تلك النظم يتوقف على الجانب المالي، المرتبط بدوره بالإرادة السياسية. وخلص إلى وجوب حدوث تحول فكري ومفاهيمي من أجل تحقيق ذلك النجاح. وشدد على الفرق بين مقاربات ترى في الحماية الاجتماعية مجموعة "خدمات"، وأخرى تعتبرها حقوقاً، وأن تلك الأخيرة تتطلب التزاماً من الحكومات عمل تلك الحقوق، مشيراً إلى أن نظم الحماية في البلدان العربية لم تصل إلى هذا المستوى من النضج بعد، وأن مفهوم "الشمول" لم يعرّف بصورة واضحة في معظم هذه البلدان بعد. وأشار السيد روباليو إلى أن برامج الحماية الاجتماعية يجب أن تشمل الناس كافة. ولا يعني ذلك أن التغطية ستنال الجميع، بل من يحتاج إليها فقط. ورأى السيد أديب نعمة أنّ ضرورة الدعم تنتفي إذا عُدِّل دخل الناس بحسب تكاليف المعيشة، وأنه من الضروري الانتقال إلى منظومة تأخذ بالحسبان خصوصيات البلدان، لا معايير البنك الدولي. وأكد السيد عبد الصمد أنه ما لم تتبنّ الحكومات منهجية حقوقية، فستبقى الإرادة السياسية مفقودة.

35- وتناولت السيدة دنيز دحروج، ممثلة لبنان، أنشطة حكومة بلدها في الحماية الاجتماعية. وأشارت إلى وجود مؤسسة للضمان الاجتماعي، ولكنها لا تغطي جميع شرائح المجتمع، والجهود مستمرة لوضع استراتيجية موحدة للحماية الاجتماعية، بالتعاون مع المنظمات الدولية. وتطرقت إلى الترابط بين وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية في إصلاح نُظُم الحماية القائمة، وإلى ضرورة تعاون جميع الجهات المعنية لتحقيق الدعم المطلوب وضمان استمراريته بكلفة أقل.

36- وتطرقت السيدة عائشة مخلوف، ممثلة تونس، إلى المعايير التي تحدَّد في ضوئها الفئات المستحقة للحماية الاجتماعية. وأفادت بأن أنشطة الحماية الاجتماعية تعطلت بسبب تخصيص الكثير من موارد الدولة لمكافحة الإرهاب، ما أثر سلباً على تطوير قطاعي التعليم والصحة. ورأت أن الإقرار بضرورة مكافحة الفساد يدل على وجود فساد كبير يعطل جهود التنمية الاجتماعية ويمثل تحدياً قائماً بذاته. كما لفتت إلى تآكل الطبقة الوسطى التي كانت تشكل عامل توازن في المجتمع. وأشارت السيدة جيزيلا نوك إلى وجوب شمول الطبقة الوسطى بالحماية الاجتماعية وربط الضمان الاجتماعي بالحماية الاجتماعية للحفاظ على هذه الطبقة.

37- وأكدت السيدة سيلفانا لقيس، ممثلة المنظمة الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة، على أن الحماية الاجتماعية هي ما يمهد السبيل أمام العيش بكرامة، مستغربةً من أن كافة الأشكال المطروحة للإصلاح تؤدي إلى اتجاه معاكس. ورأت أن استخدام كلمة "إصلاح" تفيد التوجه نحو الأفضل، لا اتباع طرق تفاقم التشرذم في جهود الحماية الاجتماعية. وشددت على أن العزل بين الفئات الضعيفة والمهمشة، كالأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والمطلّقات، وبين بقية شرائح المجتمع مؤذ لكافة الفئات، وبعيد عن نَهج الحقوق ومنطقها، لا سيما وأن كافة الدساتير الوطنية تقول إن الناس جميعاً متساوون. وخلصت إلى أن الدمج وبناء الثقافة المشتركة يؤديان إلى سياسات اقتصادية واجتماعية دامجة، وأن المبادرات المجتزأة تنتج ثقافة تتقبل الفقر.

38- وأكد ممثل دولة فلسطين، رئيس الدورة الحالية للجنة، على أن الحماية الاجتماعية حق يقتضي وضع نُظُم تتسم بالكفاءة وسرعة الاستجابة لاحتياجات الناس، وهو ما تفتقر إليه النُظُم البيروقراطية القائمة. وشدد على أن المأسسة ووضع القوانين، على أهميتها، لا تُغني عن الشرعية التي تنالها المؤسسات نتيجة لثقة المواطنين بها.

2- إدماج المسنين: الإجراءات على مستوى السياسات في المنطقة العربية
(البند 9 من جدول الأعمال)

39- نظرت لجنة التنمية الاجتماعية في هذا البند، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.2/2019/6، في مسألة إدماج المسنين والإجراءات المتخذة على مستوى السياسات في المنطقة العربية. وقدّمت ممثلة الأمانة التنفيذية عرضاً حول الاتجاهات الديمغرافية الناشئة في المنطقة نتيجة المكاسب الانمائية المتحققة خلال العقود الماضية، والمنطوية على فرص وتحديات. وأشارت الى أنّ معظم المسنين في المنطقة العربية معرّضون للفقر والاعتلال والعزلة، وأنّ نسبة 75 في المائة منهم لا تشملهم المعاشات التقاعدية. وكلما تقدّم الناس في السن، يُتوقع أن تتزايد إيراداتهم؛ وبالتالي، يؤثر ارتفاع نسب المسنين ايجابياً على الاقتصاد. وأكدت على ضرورة إدماج المسنين على الصُعُد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وعلى بعض العوامل التي تيسِّر النجاح في تطبيق هذا الإدماج، كتأمين التقاعد الكريم لهم، وإقامة اقتصاد فضي يقوم على قوة المسنين الشرائية، وتوفير فرص التعليم والتعلّم مدى الحياة لهم، وتشجيع التبادل بين الأجيال، وتأمين فرص العمل التطوّعي والمجتمعي والخدمات الثقافية والترفيهية لهم، وتهيئة بيئة مواتية لممارسة حقهم في التصويت ووضع السياسات. وأفادت بأنّ عملية الإدماج تواجه عقبات هيكلية وثقافية تتعاظم بفعل نُظُم الحماية الاجتماعية المجزّأة وغير الشاملة في المنطقة.

40- وأشار ممثل دولة فلسطين إلى ضرورة مواكبة الإنسان قبل بلوغه سن الشيخوخة ومواجهة التحديات التي تواجه رعاية المسنين، منها وصمهم اجتماعياً، في حالات الزواج بين المسنين مثلاً. وتطرق إلى تنوع التحديات التي يواجهها المسنون، كالمرض أو الإعاقة، ولا سيما تحت وطأة الفقر، وإلى وجوب استهدافهم بتدخلات تراعي احتياجاتهم وتلبّيها، والتركيز على البُعد الإنساني لهذه التدخلات أكثر من التركيز على بعدها الفني.

41- وأكدت ممثلة لبنان أن تزايد عدد المسنين يتطلب ضمان مشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ودراسة احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية. وأضافت أن المساعدات المقدمة لهم تصب عادة في خانة إعانات الأسر. واتخذت الحكومة مبادرات تتعلق بالمسنين، منها العمل على إنشاء روابط بين المتقاعدين وإعداد دورات تدريبية لهم حول استخدام التكنولوجيات ووسائل التواصل الاجتماعي، ووضع معايير خاصة لمؤسسات المسنين لضمان صحتهم الجسدية والنفسية، وإعلان يوم 27 أيار/مايو يوم وفاء للمتقاعد، وبدء العمل على استراتيجية متعلّقة بالألزهايمر. وأعربت عن أملها في أنشاء صندوق للتقاعد لهم مقابل رسوم رمزية يسددونها.

42- وشدد ممثل الكويت على حرص حكومة بلده على إدماج كافة الفئات الاجتماعية، بغض النظر عن نوع الجنس والسن ووضع الاعاقة. وأكد تحقيق إنجازات عديدة للمسنين، منها إنشاء النوادي لهم، وإيلاؤهم الأولوية في إنجاز المعاملات الحكومية، وتخصيص مواقف سيارات لهم، وتطوير تطبيقات هاتفية لخدمتهم.

43- وأشارت ممثلة الجمهورية العربية السورية إلى أن بلدها يُعتبر "فتياً" بسبب ارتفاع نسبة الشباب فيه، إلا أن الحرب شكلت نقطة تحول تزايد بعدها كثيراً عدد المسنين الفاقدين للرعاية الأسرية ونسب التسول والتشرد. ولفتت إلى وضع برامج لهذه الفئة الضعيفة تُعنى بتقديم الدعم النفسي وتخصيص مرافقين لهم. وهذه البرامج يمكن إدارتها بالشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. كما وضع استراتيجية لمسنين، وأُجري مسحٌ لهم تعمل الدوائر المختصة على تحليله، وأكدت على ضرورة الاستفادة من قدرات المسنين لرفد الأجيال الجديدة بالخبرة. ولفتت إلى فئة العاملين في الزراعة، التي تعتبر قطاعاً غير نظامي، وإلى أنهم ليسوا مشمولين بنُظُم الرعاية الاجتماعية. وأكدت تخصيص جزء من موازنة الدولة لتأمين الدعم الاجتماعي لهم.

44- وقالت ممثلة تونس إن الدولة تقدم الرعاية الصحية ودُور الإيواء للمسنين فاقدي الرعاية، وإن البطالة أوسع انتشاراً بين الشباب المؤهلين منها بين المسنين، ومصاعب عديدة تعوّق دفع معاشات التقاعد وتستدعي الاقتراض من البنك الدولي. وأشارت إلى تمكين المؤسسات الخاصة ذات الصبغة الإدارية من إعطاء عطلٍ مرنة لموظفيها لرعاية المسنين الذين يعانون من أمراض مزمنة على غرار الألزهايمر أو باركنسون، وإلى الجهود المبذولة لضمان الاستدامة المالية للصناديق المخصصة لخدمة المسنين من خلال اقتطاعات من معاشات الموظفين.

45- وأكدت ممثلة موريتانيا أن الأنماط الأسرية تغيَّرت في بلدها، ما دفع الحكومة إلى بذل مساعٍ جدية لمساعدة المسنين، كالتكفّل بتكاليف علاجهم داخل موريتانيا أو خارجها، وإعداد برامج المساعدات الاجتماعية، واستضافة المسنين الوحيدين، وشراء الأدوية للمسنين المصابين بالأمراض المزمنة، وضمان حقوقهم في التشريعات الوطنية.

3- نَهج الترابط في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية
(البند 10 من جدول الأعمال)

46- نظرت لجنة التنمية الاجتماعية في هذا البند، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.2/2019/7 عن نَهج الترابط في تنفيذ خطة عام 2030 في المنطقة العربية. وقدم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً بيَّن فيه الدروس المستفادة من آلية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، والتي تشمل مضافرة الجهود، وترسيخ الإرادة السياسية، واتباع أسلوب أكثر شمولاً وتكاملاً في التخطيط والتنفيذ. وتطرق إلى مختلف أوجه مصطلح الترابط وما يؤدي إليه من تكامل في الإدارة بين القطاعات، وبناء علاقات التآزر، والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وضرورة استخدام مؤشرات إحصائية ووسائل مستدامة لجمع البيانات الموثوقة. فنَهج الترابط عملية مستمرة تستلزم تصنيف أهداف التنمية المستدامة بحسب تفاعلها وترابطها وتكاملها، وإيجاد محاور مشتركة بينها تساعد الدول في صياغة سياساتها واستراتيجياتها، وتقييم التفاعلات النُظُمية والسياقية، مشدداً على ضرورة اعتماد النهج النظمي في تحقيق هذا الترابط.

47- واستعرض ممثل الأمانة التنفيذية مجموعات الترابط المواضيعية الثلاث، وهي أمن المياه والطاقة والغذاء، والحد من الفقر وتوفير العمل اللائق وتحقيق النمو المستدام، والمساواة والإدماج والعدالة، مبيناً كيف يساعد نهج الترابط على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بكلٍّ من هذه المجالات. وركز على الترابط بين المساواة والإدماج والعدالة في المنطقة العربية، وعلى أنه، ورغم إحراز المنطقة تقدماً هاماً في مجالات عدة، ما زال الظلم والاستبعاد يطال العديد من الناس. وأضاف أن الحروب وحالات التدهور الاقتصادي حالت دون

تحقيق هذا الترابط، إضافة إلى النموذج الاقتصادي المتّبع الذي أدى إلى انتشار البطالة المزمنة وتزايد الفقر المتعدد الأبعاد وانعدام المساواة. وتوقف عند التحديات التي تواجهها المنطقة وتعكسها نتائج إحصائية متعددة تتصل بالفقر وانعدام المساواة. وأشار إلى أن مراعاة الترابط بين المساواة والإدماج والعدالة في آليات وضع السياسات ستتيح للحكومات العربية تنفيذ سياسات مبتكرة قائمة على الشمول والإنصاف. وقدم عدداً من التوصيات، منها تطبيق نَهج الترابط بين المساواة والإدماج والعدالة في محاور تَدَخُّل متعددة القطاعات، هي محور التعليم والناس والتشغيل، ومحور النمو الاقتصادي والتشغيل والحماية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، ومحور الإصلاح المؤسسي والشراكة والمشاركة.

48- ورأى ممثل دولة فلسطين أن التحدي الكبير الذي تواجهه البلدان العربية يتمثل في دمج خطة عام 2030 في خططها الوطنية على نحو يربط مختلف القطاعات ببعضها. واقترح تحقيق المرونة في نظام التعليم وأماكن العمل بوصف ذلك بُعداً ينبغي العمل لتحقيقه، تلبية لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وتسهيلاً لدمجهم. وتناولت ممثلة الجمهورية العربية السورية مسألة الاستهداف الشامل، مستفسرة عن الوسيلة الأمثل لتحقيق التكامل بين التنمية الاجتماعية والحماية الاجتماعية، وعن أي البرنامجين هو الأشمل، وعن كيفية توصيف البرامج الفرعية ضمنهما. وتساءل ممثل منتدى البدائل العربي عن سبب استخدام مصطلح الترابط بدلاً من التكامل، وعن سبب عدم التطرق إلى ضرورة الإرادة السياسية لتحقيق نَهج الترابط.

49- وأكدت ممثلة لبنان على أهمية دور مجلس الوزراء كجهة حكومية مركزية تضطلع بالتنسيق بين الوزارات، بما يحقق الترابط المرجو. وأشارت إلى أن كل وزارة يمكنها العمل على عددٍ محدود فقط من الأهداف، وأنّ الجهود في لبنان ما زالت غير كافية، إذ انحصرت حتى الآن في تنسيق إعداد الاستعراض الوطني الطوعي. وأفادت بأن وزارة العمل أقرت سياسة العمل اللائق، التي تشكل صيغة أولية قابلة للتحسين في المستقبل. واتفق معها ممثل المملكة العربية السعودية، مضيفاً أن التنمية الاجتماعية ليست مسؤولية أي من الوزارات بحد ذاتها، بل يجب أن تنبثق عن تآزر وطني، وأن التحول من مفهوم المسؤوليات الوزارية الضيقة إلى مفهوم الحراك الوطني الشامل ضروري لأنه يتيح العمل بنَهج الترابط ويؤدي إلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وأشارت ممثلة موريتانيا إلى غياب التنسيق بين الوزارات في بعض الأحيان، ما يعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

50- وأكد ممثل الأمانة التنفيذية أن مصطلح الترابط أوسع من التكامل، وأن الإرادة السياسية من شأنها أن تتوفر بصورة أكبر وأشد رسوخاً إذا ما تولى المتخصصون إدارة المجالات. فالإرادة السياسية هي مضمونٌ وشكلٌ أيضاً، وأفضل أشكالها هو الحوار الوطني. وتناول حالة لبنان الذي أجرى حواراً بشأن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2008. وأعرب عن تأييده لمفهوم "التآزر الوطني"، مؤكداً على أن الحماية الاجتماعية هي، بلا شك، جزءٌ من التنمية الاجتماعية، إلا أنها لا تشمل كافة الأبعاد، وأن توصيف البرامج ضمنها رهن بالسياق الوطني.

جيم- الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2020 في مجال التنمية الاجتماعية

(البند 11 من جدول الأعمال)

51- نظرت لجنة التنمية الاجتماعية في هذا البند استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.2/2019/8 حول الخطة البرنامجية المقترَحة لعام 2020 في مجال التنمية الاجتماعية. وقدّم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً تطرق فيه إلى مسارات العمل المقترَحة للخطة البرنامجية، وتتضمن وضع خارطة طريق إقليمية لسياسات عامة قائمة على المساواة، وسياسات وبرامج اجتماعية قائمة على الحقوق تركز على الإدماج الاجتماعي، ونُظُمٍ للحماية الاجتماعية، ومواءمة السياسات الوطنية مع أهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية،

ودعم تنفيذ ومتابعة واستعراض خطة عام 2030. وبعد ذلك، استعرض ممثل الأمانة التنفيذية التصور العام لأنشطة الإسكوا ضمن كلٍّ من هذه المسارات.

52- ورحب المشاركون بمسارات العمل هذه، معرِبين عن تطلُّعِهم إلى التعاون في تنفيذها. وأبدت ممثلة لبنان تحفظاً على استخدام عبارة "بلد المنشأ" في الاتفاق، مفضلة استخدام مصطلح "البلد الأم". وتطرقت إلى قضية اليد العاملة المهاجرة التي تشكل تحدياً كبيراً في لبنان، مفيدة بأن الحكومة تعمل على تنظيمها وتعديل القوانين والممارسات المتعلقة بها، بما يضمن حقوق المواطنين والعمال المهاجرين، وبإجراء أنشطة لتوعية المواطنين والوافدين بشأن الحقوق والقوانين المرعية في البلد. وطلبت مساعدة الإسكوا في معالجة هذه المسألة بما يوائم القوانين الوطنية مع الصكوك الدولية.

53- واستفسرت ممثلة المنظمة الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة عن إمكانية مساهمة الخطة في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، لا سيما وأن الوحدة المعنية بهذه القضية في الإسكوا ذات ميزانية محدودة. وطلبت دعماً فنياً لبناء قدرات متخصصة في مسائل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

54- وأكد ممثل الأمانة التنفيذية أن الوحدة المعنية بالإعاقة في الإسكوا، على محدودية إمكاناتها، أنجزت الكثير، وأن التواصل مع الشركاء أساسي في هذا الصدد. وشدَّد على أن الإسكوا تهتمُّ باحتياجات كلّ دولة وتوليها اهتماماً خاصاً، وأنّ منظومة التواصل التشاركي بشأن التنمية تتيح لمستشارها الإقليمي المعني التوجه إلى أي دولة تطلب حضوره لتقييم احتياجاتها والمبادرات التي قد تفيدها.

دال- موعد ومكان انعقاد الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية الاجتماعية
(البند 12 من جدول الأعمال)

55- في إطار هذا البند، قررت اللجنة عقد دورتها الثالثة عشرة في مقر الإسكوا في بيروت، في شباط/فبراير 2021.

هاء- ما يستجد من أعمال
(البند 13 من جدول الأعمال)

56- لم يتم إدراج أي موضوع تحت هذا البند.

ثالثاً- اعتماد توصيات لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثانية عشرة
(البند 14 من جدول الأعمال)

57- اعتمدت لجنة التنمية الاجتماعية التوصيات الصادرة عن هذه الدورة في الجلسة الختامية المعقودة في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

رابعاً- تنظيم الدورة

ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها

58- عُقدت الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في بيت الأمم المتحدة في بيروت يومي 8 و9 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

باء- الافتتاح

59- افتتحت الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية الاجتماعية السيدة هدى بنت صالح الشرجية، ممثلة سلطنة عُمان، بإلقاء كلمة رحبت فيها بالحضور وأثنت فيها على الإنجازات التي حققتها لجنة التنمية الاجتماعية خلال مسيرتها. وأعربت عن أملها في أن يمثل الاجتماع فرصة لمزيد من تبادل الأفكار وتوحيد الآراء حول قضايا التنمية الاجتماعية ذات الاهتمام المشترك. وتناولت التقدم المحرز أثناء الدورة الحادية عشرة للجنة في مجالات التحولات في التركيبة العمرية، والعدالة بين الأجيال، والتنمية الحضرية الشاملة. وختمت بالتأكيد على دعم عُمان للجنة وحرصها على تنفيذ توصياتها.

60- ثم ألقى السيد فريدريكو نيتو، رئيس شعبة التنمية الاجتماعية، كلمة الإسكوا. وشكر الدول الأعضاء والشركاء على دعمهم أثناء الدورة الحادية عشرة للجنة برغم ما تمر به المنطقة العربية من مصاعب. وأمل في أن تُفضي هذه الدورة إلى اقتراحات محددة وملموسة، لا سيما وأن الدورة تُعقد في ظل تحولات إنمائية عديدة في المنطقة العربية، مقرونة بتحديات اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة تعيق إحراز التنمية البشرية والنمو الاقتصادي. واختتم بالإشارة ضرورة تضافر الجهود الإقليمية والدولية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وبلوغ أهدافها.

جيم- الحضور

61- شاركت في الدورة تسعُ دولٍ من أصل ثماني عشرة دولة عضواً في الإسكوا، هي تونس، والجمهورية العربية السورية، وعُمان، ودولة فلسطين، والكويت، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن، فضلاً عن عددٍ من الخبراء وممثلي الهيئات الدولية ومنظمات المجتمع المدني (قائمة المشاركين في المرفق الأول).

دال- انتخاب أعضاء المكتب

62- وفقاً للقرار 226 (د-21) المؤرخ 11 أيار/مايو 2001 بشأن انتخاب أعضاء مكاتب دورات الإسكوا وهيئاتها الفرعية، "تتولى الدول الأعضاء رئاسة دورات اللجنة وهيئاتها الفرعية بالتناوب وحسب الترتيب الأبجدي بالعربية[*]. ووفقاً لأحكام المادة 12 من النظام الداخلي للإسكوا، تنتخب اللجنة نائبَيْن للرئيس ومقرراً من

(*) الدول الأعضاء بحسب الترتيب الأبجدي باللغة العربية: المملكة الأردنية الهاشمية، والإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والجمهورية التونسية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية السودان، وجمهورية العراق، وسلطنة عُمان، ودولة فلسطين، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، وليبيا، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، والجمهورية اليمنية.

بين ممثلي أعضائها في بداية كل دورة". وعملاً بهذه المادة، تم الاتفاق على أن يكون أعضاء المكتب للدورة الثانية عشرة للجنة التنمية الاجتماعية كما يلي:

الرئيس:	السيد داود الديك	دولة فلسطين
نائبة الرئيس:	السيدة هدى بنت صالح الشرجية	سلطنة عُمان
المقرر:	السيد عبد العزيز ساري المطيري	دولة الكويت

هاء- جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

63- اعتمدت لجنة التنمية الاجتماعية في جلستها الأولى جدول الأعمال على النحو الوارد في الوثيقة E/ESCWA/C.2/2019/L.1. وفي الجلسة ذاتها، وافقت اللجنة على تنظيم الأعمال المُقْتَرَح المعروض عليها في الوثيقة E/ESCWA/C.2/2019/L.2.

واو- الوثائق

64- تَرِدُ في المرفق الثاني لهذا التقرير الوثائق التي عُرضت على لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثانية عشرة. ويمكن الاطلاع عليها على صفحة الإسكوا الإلكترونية:
https://www.unescwa.org/events/committee-social-development-12th-session.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

ألف- الدول الأعضاء في الإسكوا

الجمهورية التونسية

السيدة عائشة مخلوف
رئيسة مصلحة بمكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة
وزارة الشؤون الاجتماعية

الجمهورة العربية السورية

السيدة ميساء الميداني
مديرة الخدمات الاجتماعية
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

سلطنة عُمان

السيدة هدى بنت صالح الشرجية
إحصائية
المديرية العامة للقطاعات الاجتماعية
الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط

دولة فلسطين

السيد داود الديك
وكيل وزارة التنمية الاجتماعية
وزارة التنمية الاجتماعية

دولة الكويت

السيد عبد العزيز ساري المطيري
الوكيل المساعد لقطاع التخطيط والتطوير الإداري
وزارة الشؤون الاجتماعية

السيدة ناديا حسين حمزة الكوت
مديرة إدارة العلاقات الخارجية
وزارة الشؤون الاجتماعية

السيد أنور أحمد الأنصاري
نائب المدير العام للخدمات التعليمية والتأهيلية
الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة

السيد جاسم علي محمد الدالوي
مساعد مدير
وزارة الشؤون الاجتماعية

الجمهورية اللبنانية

السيدة دنيز دحروج
رئيسة قسم العلاقات الخارجية
وزارة العمل

السيدة ندى فواز
رئيسة قسم الرعاية الاجتماعية
وزارة الشؤون الاجتماعية

المملكة العربية السعودية

السيد إبراهيم بن يوسف المبارك
وكيل الوزارة للتمكين والضمان الاجتماعي
وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

الدكتور هشام بن محمد الحيدري
الرئيس التنفيذي
هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيدة أمباركه بنت عبد الجليل
المديرة المساعدة لإدارة العمل الاجتماعي والتضامن الوطني
وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة

الجمهورية اليمنية

السيد مهدي صالح يسلم باطويل
مستشار الوزير للتنمية الاجتماعية
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

باء- منظمات الأمم المتحدة

برنامج الأغذية العالمي

السيدة فوز قبيسي
مسؤولة برنامج شبكات الحماية الاجتماعية
بيروت، الجمهورية اللبنانية

مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان

السيدة رويدا الحاج
الممثل الإقليمي
المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا
بيروت، الجمهورية اللبنانية

منظمة العمل الدولية

السيد لوكا بيلليرانو
مستشار لشؤون الحماية الاجتماعية

المنظمة الدولية للهجرة

السيدة تالا الخطيب
مساعدة للدعم في حالات الطوارئ
بيروت، لبنان

جيم- منظمات عربية وإقليمية

المنظمة الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة

السيدة سيلفانا لقيس
نائبة الرئيس الثاني
بيروت، الجمهورية اللبنانية

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

السيد زياد عبد الصمد
المدير التنفيذي
بيروت، الجمهورية اللبنانية

الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوّقين حركياً

السيدة رونا دبيسي
مديرة مشروع
بيروت، الجمهورية اللبنانية

السيد سامي سليمان
باحث
بيروت، الجمهورية اللبنانية

منتدى البدائل العربي للدراسات

السيد محمد العجاتي
باحث ومدير المنتدى
بيروت، الجمهورية اللبنانية

دال- الخبراء

السيد أديب نعمة
مستشار في شؤون التنمية

السيد دايفد روبالينو
مستشار
الجامعة الأميركية في بيروت

المرفق الثاني

قائمة بالوثائق

العنوان	البند	الرمز
معلومات للمشاركين		E/ESCWA/C.2/2019/INF.1
جدول الأعمال المؤقت والشروح	3	E/ESCWA/C.2/2019/L.1
تنظيم الأعمال	3	E/ESCWA/C.2/2019/L.2
تنفيذ أنشطة برنامج عمل الإسكوا والتوصيات الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الحادية عشرة	4	E/ESCWA/C.2/2019/3
أنشطة التعاون الفني	5	E/ESCWA/C.2/2019/4
أنشطة فريق الخبراء العامل ما بين الدورات المعني بالإعاقة	6	E/ESCWA/C.2/2019/5
حلقة نقاش: إصلاح نُظُم الحماية الاجتماعية في البلدان العربية	8	E/ESCWA/C.2/2019/CRP.1
إدماج المسنين: الإجراءات على مستوى السياسات في المنطقة العربية	9	E/ESCWA/C.2/2019/6
نَهج الترابط في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية	10	E/ESCWA/C.2/2019/7
الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2020 في مجال التنمية الاجتماعية	11	E/ESCWA/C.2/2019/8
قائمة بالوثائق		E/ESCWA/C.2/2019/INF.2